به المولوي في اول تعريبه الرسالة الفرشيه ونحوه للعضد والسعد و
غيرهما لم يظهر لنا خلافه وطول هو الامتداد الذي يفرض
اولا والعرض هو الامتداد الذي يفرض ثانيا والغالب ان يجعل الاعظم
طولا والعمق امتدادا ثالثا فالفرق اعتباري ومجموع الثلاثة جسم
تعليمي كان الحكما كانوا يبتدئون به في التعاليم ومعروضه جسم طبيعي
كانه طبيعة من الطبايع وحقيقة من ذوات الاشيا والخط طول
فقط نهايته النقطة وهي كما تقبل القسمة والسطح طول وعرض
فيتركب من خطين فاكثر والعرض بالفتح واما بالكسر فموضع المدح
والذم من الانسان وبالضم الجانبة الناحية والجانب وساق
وحزم الخز والقز في هذا ولو بعد مدة ولذة هي ادراك ما هو
خير عند المدرك من حيث هو كذلك والالم ادراك ما هو
شر كذلك من العدم الى الوجود اما ولي لحذف هذا الا انه نفس
الحدوث فيلزم المصادرة وهي اخذ المدعوم في الدليل اما ان يودع
ويجعل هذا دليل الافتقار المذكور بعد كالحدوث وقول العلامة
المولوي يراد بالحدوث المسبوقية لا يدفع فان المسبوقية كونه هو
مسبوقا بالعدم لازم بين للخروج من العدم للوجود كما يثبت مالم
تثبت فلا يحمل دليلا عليها ولا عكسه مع ما في ذلك من البعد والخروج
عن المالوف فتامل وصفاته بعضهم لا يذكرها نظرا الى انها
ليست غير اعلى ما بني فانها الصفة والوصف والنعت
مترادفة على ما ثبت للغير وجودا او عدما قديما او حادثا واخص
منه العرض فانه على الوجودي الحادث ثم شاع استعمال الصفة في
المعنى الاسمي دون المصدري فتامل من الموجودات وكذا
الاحوال على القول بها من العالم فانها عليه من متعلقات القدرة
ولم يتتبع لضعفه والقول بان الله ان الوجود ليس معدوما او الم
تكن شيئا موجودا او كامر وجودا او كاحتاج لوجود فينقل الكلام

له

فيتسلسل
له ويدور او يتسلسل وفيه ان واسطة وفيه ان بني الاشيا انما ينسب
عن رفع الوجود بشيوخ نقيضه وهي تثبت كما تثبت السلوب وان
كان مفهوما عدميا وتقول انه وجه واعتبار هذا كواضح كثيرة يدل
على ان الاعتبار ان كان ثبوت لها في الخارج البتة فانها ليست من
متعلقات القدرة والا كاحتاج التعلق لتعلق فانه من وجوه الاعتبار
ايضا ويدور او تسلسل وكما تقدم من العالم كالمعدومات باسرها ممكنها
وممتنعها وتقول شيخنا الاعتبار قسمان بحت كما ثبوت له الا في
الذهن كاعتبار الكريم بخيلا ومماله ثبوت في نفسه وان لم يصل للوجود
الخارجي للروية كالوجود والابوة والعالمية فقلت له هذا قول بالواسطة
فاجاب بان ثبوت الحال المحال اقوى من ثبوت الاعتبار فان الحال
على القول به له ثبوت في نفسه وثبوت في المحل واما اعتبار له ثبوت
في نفسه دون المحل اي ولذلك صح اتصافه تعالى بالحوادث الاعتبارية
كالخلق والرزق مع ان ذاته لا تكون محلا للحوادث وفيه انه لا يعقل
ثبوت صفة الا في موصوف مع انه كما يخرج عن الواسطة في الحمل وايضا
لا ينبغي الجراة على ثبوت شيء من الممكنات من غير تعلق القدرة العلمية
به وان قال هو لا يضر ذلك الا في الموجودات الخارجية كما مجرد الثبوت
والقول بانه لازم لنا ثيرها في الموجود فان العالمية لا زمة للعلم ميل
للمتوله وليس من اصولنا انما مستند كل ممكن للقدرة مباشرة واما الجملة
الاعتبارية له من اسمه نصيب فلا ثبوت له الا في ذهن المعتبر ان
قلت حينئذ ما الفرق بين الصادق والكاذب قلت الصادق وجوده
في الذهن على وجه مطابق من الخارج فاذا شاهد شيا ابيض انتزع
له الكون ابيض فالخارج موجد له فيوصف بالصدق تبعا لمستنده من
الموجود ان واما اعتبار الكريم بخيلا فمجرد اختراع يعارضه للوجود خارجا
فمن ثم كذبا ومن هنا يضيفون الكلي للافراد وان كان التحقيق عدم
وجوده ولا في ضمنها والا لتشخص فلم يبق كليا لان الذهن ينتزع

له

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)